مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أنموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وإمكانية التطبيق في العراق
اسم الكاتب: م.م. غفران يونس هادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6913
تاريخ الاسترداد: 2026/04/17 11:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أنموذج المصالحة الوطنية في أيرلندا الشمالية وأمكانية التطبيق في العراق

المدرس المساعد
غفران يونس هادي (*)

المقدمة

تعد ايرلندا الشمالية من مقاطعات المملكة المتحدة وتقع من الناحية الجغرافية في شمال شرقي جمهورية أيرلندا ويبلغ عدد سكانها حوالي ١,٦٦٠ مليون نسمه تشكل نسبة الكاثوليك ٤٣ % اما نسبة البروتستانت فتشكل حوالي ٥٤ % . جذور المشكلة في ايرلندا الشمالية تكمن في الانقسام القومي والديني بين السكان غير أن الاسباب الشاملة هي أكثر تعقيداً إذ ان تاريخ أيرلندا الشمالية يحفل بمظاهر كثيرة للتمييز السياسي والاقتصادي والتعليمي والثقافي ضد الكاثوليك الذين يختلفون في الانتماء القومي والديني للبروتستانت ،وعند استيلاء البريطانيون على جزيرة ايرلندا في القرن الثاني عشر عمدت بريطانيا الى جلب البروتستانت الذين يتحدثون اللغة الانكليزية التي أصبحت اللغة الرسمية بعد ان كانت اللغة الغالبة هي اللغة السائدة في الجزيرة وفي عام ١٩٢١ أستقلت جمهورية أيرلندا بموجب الاتفاق مع بريطانيا فيما بقي الثلث الاخر الذي يمثل أيرلندا الشمالية تابعا الى الارضي البريطانية . التغيير الديمغرافي للاقليم أوجد المشكلة التي تتمثل في تناقض المطالب بين الاقلية الكاثوليكية التي تطالب بأنفصال الاقليم وأعادة الوحدة مع الوطن الام أيرلندا والاكثرية البروتستانتية التي تطالب بضرورة البقاء والاستمرار مع بريطانيا .

هذا التناقض جعل من أيرلندا الشمالية تعيش في حالة أضطراب أمني وسياسي لسنوات عديدة فالفصائل المسلحة لكل من الكاثوليك والبروتستانت تقاتلت لتترك خلفها الالاف من الضحايا، الا ان حالة العنف المستمرة ولدت أتجاهات دعت الى ضرورة أنهاء حالة العنف في الاقليم لتبدأ مرحلة المصالحة وتقاسم السلطة بين الاطراف التي تقطن أيرلندا الشمالية، ولتصبح هذه التجربة أنموذجا يمكن تطبيقة في المناطق التي تشهد نزاعات طائفية. وعلية سيتم تقسيم هذا البحث على النحو الآتي:

المبحث الاول: أسباب الصراع في أيرلندا الشمالية

أولا:الاسباب الاجتماعية

(*)مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

ثانيا : الاسباب السياسية

المبحث الثاني : خطوات المصالحة في أيرلندا الشمالية

أولا: المعاهدة الانكلوا – أيرلندية

ثانيا : أتفاق الجمعة العظيمة

المبحث الثالث: تجربة المصالحة في أيرلندا الشمالية وأمكانية الاستفادة منها في العراق

المبحث الاول : أسباب الصراع في أيرلندا الشمالية

منذ أحتلال الانكليز للجزيرة الايرلندية وضمها عام ١٨٠٠ ظلت هذه الجزيرة ساحة للحرب بين المستعمرين الانكليز وسكانها الايرلنديين قرون عدة إذ أنطلق الصراع المتواصل من أجل تحقيق التحرير القومي وبلغ ذروته في عيد الفصح عام ١٩١٦ عندما اعلن المتمردون الايرلنديون قيام الجمهورية المستقلة ورغم نجاح الانكليز في قمع هذا التمرد الا أن نضال الايرلنديين تواصل فمع نهاية الحرب العالمية الاولى تم تأسيس (الجيش الجمهوري الايرلندي IRA (Irish replica army) لمقاومة الحكم البريطاني للجزيرة [1].

في محاولة لتسوية المشكلة الايرلندية أصدر البرلمان البريطاني في عام ١٩٢٠ قانون الحكومة الايرلندية الذي أُعد لظهور برلمانيين وحكومتين محليتين واحدة في دبلن لأدارة الجزء الجنوبي من الجزيرة والاخرى في بلفاست لأدارة الجزء الشمالي، الا أن سكان الجنوب الايرلندي رفضوا هذا البرلمان وأستمروا في المقاومة ضد الانكليز، وفي كانون الاول من العام ١٩٢١ وافقت بريطانيا على قبول أنفصال ٢٦ مقاطعة جنوبية والاعتراف بدولة أيرلندا الحرة وبوضعها كدولة مستقلة ضمن الكومنولث البريطاني، وفي عام ١٩٤٩ حصلت دولة ايرلندا على استقلالها الكامل وأطلقت على نفسها أسم (جمهورية أيرلندا) ونتيجة لتصويت أغلبية المواطنين في المقاطعات الشمالية الست وهي أنتريم، وآرما، داون، فيرماناغ، ديري وتيرون) لصالح البقاء جزء من بريطانيا فان أيرلندا الشمالية أستمرت منذ عام ١٩٢١ تعد واحدة من الاقاليم الاربعة للملكة المتحدة وظلت تنتخب ١٢ ممثلاً عن مقاطعات ايرلندا الشمالية في برلمان ويستمنستر، فضلاً عن ذلك فهي بقيت متمتعة بالحكم الذاتي حتى عام ١٩٧٢ ولها برلمانها الخاص المكون من مجلس الشيوخ ومجلس

[1] Stephen Gwynn, Ireland, one and divisible , foreign affairs , vol 3, December 15 ,1924 , p187.

العموم ويناقش القضايا الداخلية للمقاطعات الست فقط والتي يطلق عليها الستر Ulster، أما القضايا الخارجية فقد بقيت من أختصاص الحكومة الملكية في بريطانيا [٢]

تكمن جذور المشكلة في أيرلندا الشمالية بوجود الانقسام القومي والديني القائم بين السكان فضلاً عن ذلك فأن تاريخ أيرلندا الشمالية منذ عام ١٩٢١ يحفل بمظاهر كثيرة للتمييز السياسي والاقتصادي والتعليمي والثقافي ضد الاقلية الكاثوليكية، التركيبة الاجتماعية في أيرلندا الشمالية تتحد بوجود أكثرية بروتستانتية موالية لأنكلترا تشكل اكثر من ثلاثة أرباع السكان وتعود جذورهم الى المهجرين الانكليز والاسكتلنديين من الجزر البريطانية والذين وفدوا الى ايرلندا في القرن السابع عشر ،والعنصر الاخر هم الاقلية الكاثوليكية التي تؤلف سكان أيرلندا الاصليين وتسعى الى الحفاظ بأرتباطها مع الجزيرة الام .

وبمجرد النظر الى هذه التركيبة الاجتماعية يتضح لنا السبب الاساسي الذي جعل السكان في ايرلندا الشمالية يصوتون لصالح البقاء ضمن المملكة المتحدة كون غالبية سكانها من البروتسانت الوحدويون وهم الاقرب الى بريطانيا .

الصراع في ايرلندا الشمالية أتخذ صوراً متعددة فهو صراع من أجل الحصول على حقوق سياسية أكبر لاسيما بعد أعلان بريطانيا الحكم المباشر على أيرلندا الشمالية عام ١٩٧٢ وهو صراع أثني بين أغلبية تسعى الى الحفاظ على أرتباطها مع بريطانيا وأقلية تعيش ظروف تمييز واضحة في قطاع التعليم والعمل، لذا فالمشكلة في أيرلندا الشمالية وصفت بكونها مشكلة سياسية تسير على خط ديني تترجم بمظاهر عديدة للعنف تتمثل بكثرة الاضطرابات وأنتشار أعمال العنف المسلح .

وللعنف في ايرلندا الشمالية اسباب نحددها بما يلي :

أولا الاسباب الاجتماعية : مثل عامل الدين في ايرلندا الشمالية أحد ابرز اسباب العنف فيها فالطائفتان البروتستانت والكاثوليك دخلت في صراع ديني الامر الذي جعل كل منهما تمتلك طقوسا دينية ذات مضمون سياسي ساعدت في خلق حالة التباعد الاجتماعي بين الطائفتين .

فقد حافظ الاثنان على احياء ذكرى أحداث مهمة وقعت في القرن السابع عشر فالبروتستانت يحتفلون سنويا بذكرى أنتصار وليام أوف أورنج عام ١٦٩٠ على الملك الكاثوليكي جيمس الثاني فبقي البروتستانت ينظمون المسيرات أحتفالا بهذا النصر ، وبالمقابل ينظم الكاثوليك عيداً سنويا هو عيد القديس باترك الديني الذي يقترن باسم القديس باترك أول من بشر بالديانة المسيحية في

[2] Dr Brana markovic ,religious and National Divisions in northern Ireland ,review of international affairs ,Belgrade ,vol 15 ,1998

أيرلندا، وللكاثوليك ابطالهم ف(دانيال أوكونيل هو أحد أبطالهم الذي ناضل في القرن التاسع عشر من أجل حقوق الكاثوليك بالمساواة والحرية)[٣].

هذه الاحتفالات غالبا ما كانت تنتهي بسلسلة مصادمات بين الطائفتين مما زاد في الفجوة بينهم فنظام أورنج (وهو تنظيم سياسي–ديني متشدد يضم الوحدوين البروتستانت ويعادي الكاثوليك) ينظم أستعراضات تزحف نحو نصب يخلد ذكرى الذين ماتوا في الحربين الاولى والثانية وغالبا ما يصاحب هذا الاستعراض الفرق الموسيقية ويزداد قرع الطبول عند الوصول الى المناطق الكاثوليكية، تتسبب هذه الاحتفالات في أحداث شغب وعنف متبادل حتى تضطر الشرطة الى أيقافها عند الاقتراب من مدينة ديري ذات الاغلبية الكاثوليكية.[٤]

التنافر الاجتماعي خلق عزلة أجتماعية في أيرلندا الشمالية فمن الملاحظ ان توزيع البروتستانت والكاثوليك غير متساو فعلى سبيل المثال يشكل البروتستانت أغلبية في المقاطعات أنتريم وشمال أرماغ والعاصمة بلفاست وشمال داون أما الكاثوليك فيشكلون نسبة عالية في ديري، أما العاصمة بلفاست فلا يشكل الكاثوليك سوى ٣٠% لذلك فدرجة الانعزال الطائفي عالية جدا بحيث يبدو الاختلاط نادراً، وينقسم الجزء الصناعي الغربي من بلفاست على قطاعين يمتدان على طريقين فطريق Falls هو كاثوليكي أما طريق shankill ذو أغلبية بروتستانتية، وفي كثير من الشوارع تبلغ نسبة العزلة ١٠٠% وتبدو العزلة الطائفية في ضواحي الطبقة الوسطى أقل وضوحا وتزداد هذه العزلة مع أنخفاض المنزلة الاجتماعية–الاقتصادية[٥].

سياسيا البروتستانت كانوا دائما يسعون الى البقاء ضمن بريطانيا، اما الكاثوليك يدعون الى الوحدة مع أيرلندا الجنوبية، وكان الحزب الوحدوي البروتستانتي هو المسيطر في البرلمان، فالبرلمان الايرلندي الشمالي كان في بداية السبعينيات يضم ٣٦ عضواً وحدودياً، وستة قوميين كما أن نظام الانتخابات المحلية صيغ بطريقة تخدم البروتستانت وأدى الى تقطيع المناطق الانتخابية وأضعاف للصوت الكاثوليكي. فالغاء نظام التثميل النسبي ساهم في تراجع حصول الكاثوليك على المقاعد في البرلمان ، وليس ذلك فحسب بل هناك تلاعب في رسم حدود الدوائر الانتخابية بحيث يضمن ذلك التلاعب أن يمثل المناطق ذات الاغلبية الكاثوليكية ممثلون أغلبهم بروتستانت أتحاديون ويتم ذلك عن طريق تجميع أكبر عدد ممكن من الكاثوليك في دائرة أنتخابية واحد

[3] David Eschmitt ,Ethic conflict in northern Ireland international Aspect of conflict management ,p230 in ethnic conflict in the western world ,Milton J,London ,cornell university press ,1977

[4] David Eschmitt.op.cit,p110

[5] The new encyclopedia international ,new York ,1975,p238

وأعطائهم أغلبية في هذه الدائرة ، ثم تقسيم العدد القليل المتبقي منهم على الدوائر الانتخابية الاخرى بحيث لايتمتعون بالاغلبية فيها وبالتأكيد هذا لا يتم الا عن طريق التحكم بنظام الاسكان الذي تسيطر عليه السلطات المحلية بحيث يساعدها على تركيز الكاثوليك في مناطق معينة.[٦] كما ان حق الانتخاب تم حصرهُ في الاشخاص الذين يملكون عقاراً وهذا بالتأكيد لايخدم الكاثوليك الفقراء الذين لاينطبق عليهم هذا الشرط .

التميز ضد الاقلية الكاثوليكية شمل أيضا التعيين في الوظائف فالبروتستانت سيطروا على معظم القاعدة الاقتصادية وأعتمد التخطيط الاقتصادي على تركيز المصانع في مدن على حساب مدن اخرى.مشكلة التمييز في الوظائف كانت تشكل خطورة بالغة لاسيما منذ أن بدات ايرلندا الشمالية تواجه بطالة مزمنة واخذت صناعاتها بالتراجع كما هو الحال في بناء السفن وصناعة النسيج كما ان معدلات البطالة واضحة في المناطق التي تقطنها نسبة عالية من الكاثوليك .[٧]

سياسيات التمييز أمتدت الى السكن والتعليم* وشملت أيضا العلاوات الممنوحة الى العوائل فقد أصدر برلمان ويستمنستر عام ١٩٥٠ تشريعا يجعل العلاوات الممنوحة للعوائل على الاطفال تزيد لكل طفل بعد الطفل الثاني فما كان من حكومة ايرلندا الشمالية الا ان قلبت الوضع بحيث جعلت العلاوات للطفلين الثاني والثالث أكبر من تلك الممنوحة لمن يليها ومن المعروف ان معدل مواليد الكاثوليك أعلى منه ومن ثم سيكون المتضرر هم الكاثوليك .[٨]

سيطرة البروتستات على القاعدة الاقتصادية جعل فرصة البروتستانت في الحصول على وظائف أكثر من الكاثوليك . الامر الذي دفع الكاثوليك الى تشكيل حركة الحقوق المدنية عام ١٩٦٧ والتي أنشأها مثقفون من الطبقة الوسطى سعت الى أنهاء حالة التمييز في الوظائف . وبدأت تكثف نشاطها بشكل تظاهرات سلمية من أجل أعادة الحقوق الى الكاثوليك .

ثانيا الاسباب السياسية:

---

[٦] **أحمد يوسف أحمد ، الحرب الاهلية في أيرلندا، السياسة الدولية، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ ،ص ١٠٧**

[7] [7] **David Eschmitt.op.cit,p233**

***تعد أحوال السكن بالنسبة للكاثوليك أشد قسوة من ناحية مستوى وعدد الغرف التي تحويها ، كما أن نوعية التعليم ومستوى التجهيز في المدارس هي جميعها أدنى في المدارس الكاثوليكية بحيث ان الشهادات التي تمنحها هدة المدارس تحظى بتقييم أقل الامر الذي أنعكس بالتالي على فرصة الحصول على الوظائف .**

[٨] **أحمد يوسف أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩**

ظلت المواقف البريطانية تجاه القضية الايرلندية متسمة بالتصلب الشديد لاسيما في ظل حكومة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر التي كانت ترفض أستقلال أيرلندا الشمالية. تاريخيا وبعد تخلي بريطانيا عن تلثي الجزيرة والذي عرف بجمهورية أيرلندا، بقي الثلث الاخر والذي يمثل أيرلندا الشمالية تابعا الى الاراضي البريطانية وبذلك تكون بريطانيا قد أوجدت تلك المشكلة التي تكمن في التناقض بين الجزء أو الاقلية الكاثوليكية التي تطالب بالانفصال عن بريطانيا وأعادة الوحدة والارتباط مع الجزيرة الام، الحكومة البريطانية ظلت تتجاهل أغلب مطالب الاقلية الكاثوليكية.وفي المدة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢ شهدت أيرلندا الشمالية أضطرابات شديدة وحملات تطهير عرقي وقامت الحكومة البريطانية بحل برلمان ايرلندا الشمالية وتولت أدارة المقاطعة بنفسها.

وقد اسست الحكومة البريطانية أول قوة للطوارىء في أيرلندا الشمالية عام ١٩٢٠ عندما قتل أول شرطي بريطاني وقد ضمت قوات الطوارئ قوات B- Special وقوات A و B ثم ظهرت الى الوجود شرطة الستر الملكية (Royal ulster constabulary)(RUC) فأصبحت مسألة أمن الاقليم مناطة بفرق من الجيش البريطاني وشرطة الستر الملكية وتحددت مهامها في محاربة الارهاب وأعتقال منفذيه ومصادرة اسلحتهم وبلغ عدد هذه القوات عام ١٩٦٩ (٣٠٠٠) أرتفع مع أزدياد أعمال العنف عام ١٩٧٢ الى ٣٠٠٠٠ وفي عام ١٩٨٣ الى ١٧,٠٠٠ ،اخيرا عام ١٩٩٠ بلغ عددها (١٩،٠٠٠) [٩]

ولعل سياسيات التمييز الاجتماعي والاقتصادي من قبل الحكومة البريطانية ضد الكاثوليك في ايرلندا الشمالية ولدت عنفا أزاء تلك السياسة . فاللمرة الاولى التي ثار فيها الكاثوليك ضد أوضاعهم المتردية كانت في منتصف عام ١٩٦٨ عندما دعت رابطه الحقوق المدنية لأيرلندا الشمالية Nicra *الى تظاهرت للمطالبة بحقوق الكاثوليك بدأت في مدينة ديري ثم امتدت الى لورغان وأنتهت الى بلفاست وفي آب ١٩٦٩ تسببت بمقتل الكثيرين وجرح مايتجاوز ٧٠٠ شخص وشردت حوالي ٤٠٠٠ شخص عن بيوتهم . وقد دعت حكومة ايرلندا الشمالية (البروتستانتية) القوات البريطانية الى التدخل لحفظ الامن في الاقليم . [١٠]

---

[9] A.W Bradley and K.dewing ,constitutional and administrative law, London ,Longman,1997,p670

[10] Michael Farrell, permanent state of emergency the suppression of the Irish nationalist revolt in northern Ireland ,p172,in terrorism and national liberation ,ed by Hans kochler ,Germany,verlag peter lang,1988.

*رابطة الحقوق المدنية لايرلندا الشمالية NICRA نشأت عام ١٩٦٧ دعت الى أزالة التمييز ضد الكاثوليك والى المساوة في حقوق التصويت وأزلة التمييز في العمالة والاسكان والغاء قوة B-specials والتي كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في الاعتقال

أحد النتائج لحركة الحقوق المدنية تمثل بتصاعد العنف من قبل الطائفة البروتستانتية وتراجع الدعم للوحدوين الاكثر أعتدالا فقد شكل الكاهن (أيان بيزلي) كنيسة البريستريانية الحرة** free Presbyterian church وعدّ بيزلي مجموعة الحقوق المدنية قوى خاضعة للبابويين والجمهورين وقد تحولت مسيرة نظمها بيزلي عام ١٩٦٦ الى تمرد عند دخولها المناطق الكاثوليكية في بلفاست. وقد ظهرت أيضا منظمات بروتستانتية مسلحة استخدمت القتل والتفجير ،و أخذ مسلسل العنف يتواصل يوميا بين الجيش الجمهوري الايرلندي والجماعات البروتسانتية المسلحة. العنف والعنف المضاد بدأ يأخذ التأثير الواضح في حياة أيرلندا الشمالية فمعظم الاحزاب السياسية تمتلك مليشيات شبه عسكرية .

فالمليشيات الاتحادية تضم رابطة الدفاع عن الستر UDA (lster Defense Associations) وهي أكبر تجمع اتحادي عسكري مارست هذه المليشيات العديد من عمليات الاغتيالات ضد اعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي وتضم رابطة الدفاع عن الستر جماعات عسكرية اخرى وهي مقاتلو الاستر الاحرار UFF (ulster freedom fighters) مارست هذه القوة العديد من عمليات الاغتيال ضد مدنيين كاثوليك وأعضاء من الجيش الجمهوري الايرلندي فأول العمليات كانت في العام ففي عام ١٩٨٨ تورطت هذه القوات في ١٥ عملية قتل و ١٥ محاولة للقتل و ٦٢ مؤامرة للقتل. [١١]

وقد أتهم الجيش البريطاني بدعم هذه الاغتيالات أذ أكد جيري آدمز* " ان فرق الجيش البريطاني وفرقاً أخرى من المليشيات الاتحادية العسكرية أستخدمت حيلاً قذرة لقتل خصومهم السياسيين منذ عام ١٩٧٠ هذه القضية أخذت أهتماما كبيرا بسبب العدد الكبير للقتلى واشار آدمز ان الحكومة البريطانية وتحديداً حكومة مارغريت تاشر وجون ميجر كان لها دور كبير في دعم الاستراتيجية غير الشرعية في القتل " [١٢]

،وأعضاء هذه الرابطة هم من ابناء الطبقة الوسطى الجديدة أهتمامها الرئيس تركز على الاصلاحات اللبرالية والديمقراطية داخل النظام . ينظر

Tom narin ,the break –up of Britain. Crisis and neo nationalism, London ,1977,p 240

****الـ Presbyterian المشيخية صفة لكنيسة بروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبون يتمتعون كلهم بمنزلة متساوية صفة لكنيسة بروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبون يتمتعون كلهم بمنزلة متساوية**

[11] Mary Jane freeman ,murder in northern Ireland coordinated and controlled, EIR. Vol 25,no 29 , 24 July 1998 ,p 75

[12] Mary Jane freeman, British Army flues N. Ireland conflict,EIR,Vol25, No15, 10 April 1988,p38

*** رئيس الشين فين في عام ١٩٦٣ التحق جيري آدمز بالمجموعة D بالجيش الجمهوري الايرلندي وأصبح بعد مدة وجيزه ضابطا بجهاز المخابرات ثم مسؤلا عن الامدادات والتموين وفي مارس ١٩٧٣ أعتقل لمشاركته في عمليات التفجير وأطلق**

أما الجيش الجمهوري الايرلندي الذي يطالب بضم ايرلندا الشمالية الى الجزيرة الام الذي يعد الذراع العكسري لحزب الشين فين فكان يرمي الى حماية المناطق الكاثوليكية المهددة لاسيما بلفاست وديري وقد استخدم اعضاء الجيش تكتيك حرب العصابات وأمتدت العمليات الى لندن واصبحت بعض مناطق أيرلندا الشمالية مناطق تفجيرات وحرب مستمرة .[١٣]

العنف في ايرلندا الشمالية شمل جميع مناحي الحياة فغالباً ماكانت الصحف الكاثوليكية تبرز العديد من الشعور الديني والقومي المتطرف فغالباً ماكانت صحيفة الاخبار الايرلندية (the Irish news) مليئة بملاحظات تأبينية على غرار " لعنة الله عليك يا انكلترا "أنت وحش قاس" وهذه الصحف مجدت وبشكل كبير اعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي والذين سجنوا واضربوا على الطعام بعد مطالبتهم بمعاملتهم بوصفهم سجناء سياسيون وليسوا مجرمين . *

أحداث العنف التي استمرت انعكست على الواقع السياسي في ايرلندا الشمالية ففي كانون الثاني من عام ١٩٧٢ قام المظليون البريطانيون بفتح النار على ٢٠٠٠ من المتظاهرين الكاثوليك وادى الى مقتل ١٣ مواطنا خلال تظاهرة للحقوق المدنية في ديري وهو ما عرف باحداث الاحد الدامي، هذا التدخل أثار صدمة الرأي العام المحلي والدولي مما دفع الحكومة البريطانية الى التأكيد بأن الحل الوحيد للصراعات في ايرلندا الشمالية هو فرض الحكم المباشر وتولي المسؤولية الكاملة في الحفاظ على القانون والنظام وكذلك تعليق النظام البرلماني لأيرلندا الشمالية (برلمان ستورمونت) [١٤].

سراحة عام ١٩٧٧ وأنتخب عام ١٩٨٣ عضوا في مجلس العموم البريطاني وأن كان قد رفض توليه مقعده في البرلمان ، الا ان فوزه أثار موجة من الغضب في بريطانيا لكونه ينظر اليه بأنه زعيم أرهابي في منظمة أرهابية . ينظر : الاخبار المصرية ، العدد ١٠٣٧٦ ، ٢٦ أغسطس ١٩٨٥ ،ص٩

[13] J.Bowyer Bell, transnational Terror ,California ,1978 ,p31

* لازمت قضية الاضراب عن الطعام في السجون الارلنديون الجمهوريون من اجل الاستقلال وتاريخيا كان الفلاحون في الجزيرة الارلندية يلجاؤن للصيام من اجل المطالبة بحقوقهم الشرعية ضد طبقة الاقطاع، ويشهد التاريخ الايرلندي العديد من الشخصيات التي اضربت عن الطعام في السجن للمطالبة بحقوقهم ومنهم من توفي وهو توماس آش وهو زعيم ثورة ١٩١٦ توفي بعد ٥ ايام من الصوم ، وفرانك أستاغ الذي أضرب عن الطعام عام ١٩٧٦ مطالبا بوضع ساسي له الا ان توفي وكانت لوفاته صدى عميق في انحاء العالم لأنه اصيب بالعمى في نهاية صيامه . وبوبتي ساندس النائب في البرلمان الذي أصبح الاسطورة لدى الكاثوليك فقد استمر في الاضراب عن الطعام مدة ٦٦ يوماً توفي بعدها وشيعته الجماهير الكاثوليكية في بلفاست . ينظر : مجلة الحدث ، العدد ١٢٩٤ ،٢١ أغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٣.

[14] J.Bowyer Bell opcit ,p40

لقد نص الوضع الدستوري لايرلندا الشمالية بأنها تمثل جزءاً من بريطانيا وتم حماية روابطها مع لندن من خلال أنتخابها لـ ١٢ ممثلا لها في برلمان ويستمنستر ، البرلمان في أيرلندا الشمالية يتألف من مجلسين هما الشيوخ ٢٦ عضواً ومجلس العموم ٥٢ وظلت بريطانيا تمارس سلطاتها التشريعية في أيرلندا الشمالية عن طريق حاكم يشغل منصبه لمدة ستة سنوات،

وحتى في ظل الحكم المباشر من قبل بريطانيا بقيت أحداث العنف السمة الغالبة لهذه المنطقة فقد هاجمت القوات البريطانية في يوم ١٢ من أغسطس ١٩٨٤ وهو ما يعرف بأحداث الاحد الدامي الجديد مهرجانا في بلفاست حضره حوالي ثلاثة الاف شخص وشارك في هذا المهرجان مارتن كالفن (الامريكي الايرلندي الاصل) وهو مدير جمعية نوريد الامريكية التي تدعم عائلات السجناء والمحتاجين عبر جمع الاموال من الولايات المتحدة بينما يعدها البروتستانت منظمة لتمويل الجيش الجمهوري الايرلندي بالاسلحة، كان تواجد مارتن كالفن مع وفد يضم ١٣٠ عضواً من منظمته يرمي المشاركة في تظاهرات ومسيرات الاحتاج السنوية في ذكرى قانون بريطاني يجيز سجن البشر في ايرلندا الشمالية بسهولة وحجزهم بلا محاكمات أو تهم لفترات طويلة وكان يوم الاحد المذكور هو الذكرى الثالثة عشرة لصدور هذا القانون، وعند وصول المسيرة الى مقر الشين فين وجدت المسيرة نفسها أمام القوات البريطانية التي أطلقت الرصاص المطاطي وأدى الى مقتل شخص وجرح عشرين بينما تسبب الضرب في اصابة العشرات.[١٥]

وعلية فقد بلغ عدد الجرحى في حوادث الارهاب من سنة ١٩٦٨ – ١٩٨٩بلغ ٢٠٨٤٥ مدنيا و ٤١٦٧ من رجال الشرطة أما حوادث التفجير فقد بلغت ٨٨٦٣ حادثا، اما عدد الاشخاص المدنيين القتلى فقد بلغ ١٤٠٩٩ شخصا.[١٦]

المبحث الثاني : خطوات المصالحة في ايرلندا الشمالية

ترتسم الخريطة السياسية في أيرلندا الشمالية بوجود أتجاهين للاحزاب هما الاحزاب الاتحادية التي تسعى للحفاظ على وحدتها مع بريطانيا والاحزاب القومية التي تتطلع الى الوحدة مع جمهورية آيرلندا، الصراع الفكري لهذه الاحزاب غالبا ماكان له الاثر في بلورة ظاهرة العنف وفي الوقت نفسه الحاجة الى الاصلاح وأنهاء حالة العنف التي شهدها أيرلندا الشمالية .

الاحزاب الاتحادية تشمل الحزب الاتحادي الرسمي official unionist party (OUP) الذي يمثل أكبر تجمع أتحادي رسمي محافظ يؤمن ان الحل لكل مشاكل أيرلندا الشمالية هو في حكم الاغلبية على اساس من تفويض السلطة وهو يطالب العودة الى حكم الاغلبية البروتستانتية قبل ان

السلطات التنفذية والتي تتعلق بالصحة والزراعة تمارس من قبل حكومة ايرلندا الشمالية وعقد المعاهدات بقي من أختصاص الحكومة الملكية، وقد سيطرت الاحزاب البروتستانتية ولمراحل طويلة على البرلمان فمن عام ١٩٢١ لغاية ١٩٦٩ ظل الحزب الاتحادي البروتستاني يخرج من كل الانتخابات بأغلبية ساحقة وهذا يعود الى النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية . ينظر

R,M Pun ett, British government and polities, London ,heinemann,1971, p162

[١٥] مجلة الموقف العربي ، العدد ٢٠٢ ،٢٤ اغسطس ١٩٨٤ ، ص ٣٢

[١٦] مجلة روز اليوسف ، ٢ العدد ٣١٨٥ ، ٦ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٢٦

تعلن بريطانيا حكمها المباشر عام ١٩٧٢ ، اما الحزب الديمقراطي الاتحادي (DUP) Democratic unionist party وهو حزب القس آيان بيزلي اذ تمثل افكار هذا الحزب تطرفاً شديداً تجاه منح أي حقوق للاقلية الكاثوليكية. [١٧]

أما الاحزاب القومية فتتمثل بحزب الشين فين وهذه التسمية في اللغة الغالية* تعني ourselves alone) (نحن أنفسنا) مؤسس هذا الحزب هو آرثر كريفت المولود في دبلن في آذار ١٨٧٢ عبر عن فكرة الشين فين لأول مرة عام ١٨٩٩ من خلال مقالته في صحيفة (الايرش مان) قاد المنظمة من (١٩٠٥-١٩١٧) ويعد عام ١٩٠٥ هو تاريخ تأسيس الحزب كمنظمة لها دستور ، ونص دستور الشين فين ضرورة تأمين الاعتراف الدولي بأيرلندا كجمهورية مستقلة وبذلك يستلزم ان يختار الشعب الايرلندي الحكومة التي يريدها وأن تحقيق هذا الهدف سيكون عن طريق هذه المنظمة ، ودعت بأن يؤسس النواب المختارين من قبل الناخبين الايرلنديين بعد أنسحابهم من مجلس العموم حكومة مستقلة عن التاج وتأسيس مجلس مكون من ٥٠٠ عضو في دبلن ومجالس محلية في المقاطعات. [١٨]

ترأس الشين فين عام ١٩٨٣ جيري آدمز وانتخب في العام نفسه عضوا في مجلس العموم البريطاني عن منطقة غرب بلفاست، الا انه رفض تولي مقعده في البرلمان .

وبين هذه الاحزاب الاتحادية والقومية يقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمال (SDLP) social and democratic and labor party . والذي يمثل سياسة الاعتدال وأعضاء هذا الحزب غالبيتهم من زعماء حركة الحقوق المدنية التي استقطبت العديد من الطبقى الوسطى البروتستانية أيضا ، هذا الحزب يرفض سياسة الانعزال التقليدية للوطنيين الكاثوليك ويسعى الى المشاركة في حكم ايرلندا الشمالية والاصلاح الديمقراطي والاجتماعي الذي يرمي الى تحسين حالة السكان الكاثوليك في آيرلندا الشمالية. [١٩]

ان الادارة المباشرة لأيرلندا الشمالية من قبل لندن لم تجلب اي سلام ولم تحقق اي تسوية للمشكلة الايرلندية ، بل أن المقاومة الكاثوليكية لم تضعف بل أزداد عزمها على الاتحاد مع جمهورية أيرلندا، أما الغالبية البروتستانيية فأنها عملت على أظهارتصميمها بالحفاظ على (الستر) كجزء من

---

[17] Paul bew and henry Patterson , the protestant –catholic conflict in ulster , journal of international affairs ,new York, A school of international and public affairs, Vol 36 ,No2, 1983 ,p222

***اللغة الغالية Irish Gaelic هي لغة الشعب الايرلندي التي ظلت تعيش كونها لغة حيه حتى القرن التاسع عشر**

[18] Nicholas Mansergh ,the Irish Question 1840-1921, London,1975,p248

[19] Paul Bew and henry Patterson,op.cit,p223

المملكة المتحدة ، وبذلك بقيت التنظيمات شبه المسلحة تشن الهجمات وفي الوقت نفسه بقي الجيش الجمهوري الايرلندي ينفذ نشاطات مسلحة في أيرلندا الشمالية وأجزاء أخرى من بريطانيا .
الحكومة البريطانية من جانبها سعت في مناسبات كثيرة الى اقامة أتصالات بين ممثلين لكلا الطائفتين لبدء محادثات يمكنها ان تؤدي الى حل المشكلة الايرلندية وأنهاء حالة العنف . فقد بدأت منذ بداية الثمانينيات عملية تفاوضية مطولة بين الحكومة البريطانية وحكومة جمهورية ايرلندا التي أنتهت الى توقيع المعاهدة الانكلوا- أيرلندية عام ١٩٨٥ والتي لم تقنع كلا الفريقين المتنازعين في ايرلندا الشمالية ، الا أن محاولات المصالحة أستمرت مع بداية التسعينيات واثمرت في عام ١٩٩٨ عن توقيع أتفاق الجمعة العظيمة .
وعلية سيتم في هذا المبحث تناول هذه الاتفاقيات التي وضعت الخطوات الاساسية لحل النزاع في أيرلندا الشمالية .

أولا : المعاهدة الانكلو – أيرلندية

مثل توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٨٥ بين رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر ونظيرها الايرلندي غاريت غيتر جيرالد تحولاً دراماتيكياً في موقف رئيسة الوزراء التي كانت قد أعطت في سنوات حكمها الاولى اهمية كبرى لمسألة الحفاظ على السيادة البريطانية في ايرلندا الشمالية .وصفت هذه الاتفاقية بأنها انتصار للعقل والاستنارة كونها ستقدم حلا حاسما لاحلال السلام والامن لشعب أيرلندا الشمالية .
تضمت الاتفاقية ١٣ مادة تتضمن قضايا سياسية وأمنية وقضايا قانونية وتعزيز التعاون عبر الحدود الذي سيغطي كل الجوانب .
نصت الاتفاقية بأن أي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية لن يحدث الا من خلال رضا غالبية شعب أيرلندا وان الرغبة الحالية لدى أغلبية شعب ايرلندا هي عدم تغيير وضع ايرلندا الشمالية ، الاتفاقية أكدت أنه أذا ما أتجهت الرغبة المستقبلية لدى غالبية الشعب في ايرلندا الشمالية للقبول رسميا بأنشاء ايرلندا موحدة فأنها سوف تقدم الدعم في مجال التشريع البرلماني لتنفيذ هذه الرغبة. [٢٠]
نصت الاتفاقية على تشكيل مؤتمر عبر الحكومات وهو أجتماعات واسعة تجمع المسؤولين في كل من بريطانيا وايرلندا والمعنيين بالمشكلة الايرلندية وقد استخدم مصطلح مؤتمر بدلا من مجلس أو لجنة بسبب احتمال ان يشهد المؤتمر تغييراً في هوية الذين يحضرونه ، كما أن مصطلح مؤتمر

[20] **Northern Ireland :Agreement Between the united Kingdom and the republic of Ireland ,reference services of central office of information ,London, December 1985,p2**

يتسم باقل قدر من التنظيم وبذلك لن يثير مخاوف الوحدوديين، المؤتمر سيسعى الى تعزيز السلام والاستقرار والرفاه وأحترام حقوق الانسان ومنع التمييز وحماية الميراث الثقافي والتغييرات في أنظمة الانتخابات وتجنب التمييز الاقتصادي والاجتماعي ، كما سيكون المؤتمر أطاراً يمكن للحكومة الايرلندية أن تقدم من خلاله أراءها ومقترحاتها الخاصة بوظائف خمس وكالات حكومية هي اللجنة الدائمة لحقوق الانسان ووكالة الاستخدام ولجنة الفرص المتساوية ومكتب شكاوى الشرطة وسلطة الشرطة وهي وكالات تعمل عموما لمصلحة الكاثوليك.[٢١] وبذلك أضفت هذه المادة ضمنيا على دبلن منزلة المتحدث باسم الكاثوليك ،كما رفض البروتستانت أعادة النظر بأجهزة الشرطة كونها وبحسب أعتقادهم تمثل الحاجز الرئيس لوقف أعتداءات الجيش الجمهوري الايرلندي ، بينما أعطت دبلن هذه الفقرة أهمية كبيرة فبلا الحصول على ثقة الكاثوليك بحيادية الشرطة لن تكون هناك أمكانية لاصلاح الاوضاع في الشمال .

ولعل النقطة الاساسية في هذه المعاهدة هو تشكيل هذا المؤتمر هذا يعني ان حكومة جمهورية ايرلندا قد منحت صلاحيات المشاركة في شؤون أيرلندا الشمالية وهو دور جديد يختلف تماما عن الدور الاستشاري الذي كان ممنوحا لها من قبل الحكومات البريطانية قبل توقيع المعاهدة .

المؤتمر سيهدف الى تعزيز التعاون عبر الحدود في القضايا الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتدخل ضمن القضايا الامنية السجون وكيفية جعل قوات الامن تحظى بقبول أكبر لدى جماعة القوميين الكاثوليك الاتفاقية أكدت ان قوة الستر الملكية (RUC) Royal ulster constabulary هي التي ستتولى حماية الامن وتعطي أحتراما متساويا لكل من الكاثوليك والبروتستانت.[٢٢]

منح دبلن دوراً استشاريا في تسيير الشؤون الخاصة بايرلندا الشمالية أستقبله الزعماء الوحدويون بعاصفة من الاتهامات معتبرين الاتفاقية هي محاولة "مخادعة " من الحكومة البريطانية تنبئ بالمزيد من العنف .فالاتفاقية تتعارض مع بعض المعتقدات السائدة لدى غالبية الوحدويين كالأعتقاد بأن الشمال هو أقليم بريطاني بصورة لالبس فيها وان قضاياه هي قضايا بريطانية داخلية، وان جمهورية ايرلندا هي بكل الاعتبارات بلداً اجنبيا حتى وان كان مجاوراً . فمنح دوراً قانونيا لجمهورية ايرلندا في حكم الشمال هو مبدأ بعيد القبول من قبل الوحدويين .

[21] **Northern Ireland :Agreement Between the united Kingdom and the republic of Ireland ,op,cit p4**

[22] **Ibid,p5**

عبر الوحدويون عن رفضهم للمعاهدة من خلال سلسلة من التظاهرات وقد بلغ عدد الجرحى في يوم واحد ٧٠ شخصا بينهم ٤٠ شرطيا وبلغ عدد الاشخاص الذين أعتقلوا ٢٠ شخصا ووجه البروتستانت غضبهم ضد رجال الشرطة والذين هم من البروتستانت اذ عدت العناصر المتطرفة أن تأييدهم لقرار الحكومة البريطانية وتوقيعها على الاتفاقية بمثابة "خيانة عظمى تستحق العقاب" كما نظر اليها الجيش الجمهوري الايرلندي انها منحت التزاماً دولياً للوحدوين بأن اي تغير في وضع ايرلندا الشمالية لن يحصل دون رضى الغالبية فهي ستسمح على وفق هذه الفقرة للاغلبية البروتستانتية بأمكانيات الاستمرار في الحكم بما يتفق مع مصالحها.[٢٣]

الهجمات العلنية التي شنها المتطرفون من البروتستانت شكلت منعطفا قي مسار الازمة الايرلندية وأظهرت الانشقاقات داخل الاحزاب البروتستانتية الذين أنسحبوا من مجلس العموم البريطاني والذين يبلغ عددهم ١٥ من مجموع ١٧ من المحتجين على عقد هذه الاتفاقية.

ورغم الجهود التي بذلت لعودة الاتفاقية الى مسارها ألا ان الاضراب الذي قام به الوحدويون في آذار ١٩٨٦ أصاب كل تلك الجهود بالشلل ولم تتمكن من حل مشاكل أيرلندا الشمالية .

لعل الاتفاقية أحتوت على لغة تميل الى تشجيع الاحزاب السياسية لكي تشكل حكومة ائتلافية لتقاسم السلطة التنفيذية فاذا ما كان الوحدويون يخشون تدخل دور دبلن في قضايا ايرلندا الشمالية فأن الخيار المثالي لهم هو بتقاسم السلطة .

وعلى هذا الاساس بدأت تنجح أصوات المعتدلين من الطرفين في أعادة مسيرة المفاوضات وهذا ما سنلاحظه في أتفاق الجمعة العظيمة .

ثانيا : اتفاق الجمعة العظيمة

أدت التغيرات في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لأيرلندا الشمالية الى بروز تيارات تسعى الى أدارة النزاع فيها وسيادة الشعور لأغلب السكان في ايرلندا الشمالية بضرورة التخلص من كل أعمال العنف وما خلفته من أحقاد وأعادة السلام الى الاقليم ، هذه التغييرات دفعت المباحثات الى الامام بين بريطانيا والحكومة الايرلندية والاطراف المتنازعة في ايرلندا الشمالية والعودة الى طاولة المفاوضات.

فالتغيرات التي ظهرت في التركيبة الاجتماعية الايرلندية والتي أفرزتها التحولات الاقتصادية في الاقتصاد الايرلندي منذ منتصف السبعينيات، فقد تم بناء أقتصاد صناعي- خدمي قائما على الصناعات الهندسية وقطاع خدمي يشارك بنحو ٦٥ % من الناتج المحلي ، وهو ما أدى الى

[٢٣] مجلة المجلة ، العدد ٣٢٥ ، ٦ مايو، ١٩٨٦ ،ص٢١

زيادة الحجم المطلق للطبقة العاملة الايرلندية بنسبة تزيد عن ٦٠% هذه التغيرات فضلاً عن التوسع في التعليم أثرت بالايجاب في شريحة مهمة من الكاثوليك وشهدت صعود طبقة وسطى جديدة من الكاثوليك التي أستفادت من عملية التوسع في التشغيل بواسطة الحكومة البريطانية والتي تبنت سياسة تشغيل غير قائمة نسبيا على التمييز بين الكاثوليك والبروتستانت نتيجة الحاجة لقوى عاملة متجددة هذه الصورة تنعكس بوجود ٣٥% من الكاثوليك يعملون في المستويات الادارية ،٣٥ % الادارات العليا ،بل أن ٣٠ %من مديري القطاع الخاص هم من الكاثوليك ،هذه التغيرات فتحت الباب أمام عملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي للكاثوليك داخل المجتمع الايرلندي وفرضت هذه التحولات تغييراً في الخطاب السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي. [٢٤]

بالمقابل فأن الطبقة الوسطى البروتستانتية ترى أن عملية التسوية ستحقق مكاسباً مهمة للرأسمالية البروتستانتية المرتبطة بالرأسمالية البريطانية فالاستقرار قد يعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي ويحقق مكاسباً ضخمة لها. [٢٥]

بذلك بدأت تظهر معالم التغيير في الخطاب السياسي للقوميين والقبول بالتاج البريطاني في أطار صيغة فيدرالية والتخلي عن خطاب الوحدة الايرلندية .

وفي العاشر من نيسان عام ١٩٩٣ أعلن جون هيوم (رئيس الحزب الديمقراطي والعمال) وجيري أدمز (رئيس الشين فين) عن بدأ مشروع لعملية السلام وبالفعل قادت المباحثات بين الطرفين الى مباحثات أخرى بين الحكومة البريطانية والحكومة الايرلندية وجرى في ١٥ كانون الاول ١٩٩٣ توقيع داوننج ستريت التي نصت على تأكيد الحكومة البريطانية بعدم وجود أي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية دون موافقة الاغلبية فيها والعمل على بناء مؤسسات تربط الشمال بالجنوب لغرض تعزيز التعاون في مجال التجارة والسياحة كما نص الاتفاق بأن كلتي الحكومتين ستعمل على وضع مقترحات تكون البناء الرئيس لأتفاقية تشمل كل الاحزاب في الاقليم. [٢٦]

وفي ٣١آب ١٩٩٤ أعلن الجيش الجمهوري الايرلندي عن وقف أطلاق النار ، أعقبه في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٤ أعلان القيادة العسكرية للوحدويين (CLMC) combined loyalist military command وقف أطلاق النار. [٢٧]

---

[٢٤] عمرو جوهر ، السلام في أيرلندا الشمالية (التطورات والتوقعات)، السياسية الدولية ،العدد١٤٢،أكتوبر ٢٠٠٠،ص١٧٧

[٢٥] اكرم الفي ،ازمة السلام في أيرلندا الشمالية ، السياسية الدولية ، العدد ١٣٨ ،اكتوبر ١٩٩٩،ص٢١٧

[26] Mary Jane Freeman ,Nirel and Nps hold peace process hostage,EIR,Vol22,No6,3 February 1995,p 48

[27] Mary Jane Freeman, northern Ireland peace one step closer ,EIR,VOL21,no 43 , 28 October ,1994,p76

الا أن عملية السلام شهدت عثرات بعد ان خرقت مجموعة منشقة من الجيش الجمهوري الايرلندي وقف أطلاق النار وهي جيش التحرير القومي الايرلندي (INLA) Irish national liberation Army ومجلس مواصلة الجيش الجمهوري الايرلندي (CIRA) continuity Irish republican Army وهذه الفصائل لها أجنحتها السياسية التي أنشقت عن الشين فين وهي لجنة الـ ٣٢ والتي سمت بهذا الاسم اشارة الى كل المقاطعات الايرلندية الشمالية والجنوبية وعددها ٣٢ والتي التزمت بمبدأها التقليدي وهو أيرلندا الموحدة وقامت هذه المجموعات المنشقة في ٩ شباط ١٩٩٦ بتفجير قنبلة في ضواحي لندن ، وتبعت هذه العملية عملية أخرى في الشهر نفسه بتفجير قنبلة في أحدى الباصات في شوارع لندن .[٢٨]*

تعثرت عملية السلام بسبب هذه الخروقات وأتهم الشين فين بعرقلة السلام في أيرلندا الشمالية ، وبعد فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية وتشكيل الوزارة برئاسة توني بلير عادت سلسلة المباحثات من جديد، وأتفقت بريطانيا وجمهورية أيرلندا على تعيين السيناتور الامريكي جورج ميشتل لرئاسة المفاوضات، واعلن الشين فين في ١٨ تموز ١٩٩٧عن وقف أطلاق النار.

وفي العاشر من نيسان عام ١٩٩٨ أعلن رئيس المفاوضات السيناتور الامريكي جورج ميتشل في قصر ستورمونت بالقرب من بلفاست عن التوصل الى أتفاق للسلام (اتفاق الجمعة العظيمة) في ايرلندا الشمالية بين الاحزاب السياسية والتي تمثل الكاثوليك والبروتستانت وحكومتي بريطانيا وايرلندا.

تضمنت الاتفاقية مجموعة من القرارات تلزم المشاركين بها وتعهدت كل من بريطانيا وأيرلندا باحترامها، وقد تضمنت مبدا أساسيا يحدد مستقبل ايرلندا، فهي نصت على الاقراربشرعية الخيار الذي تختاره الاغلبية من شعب أيرلندا الشمالية سواء رغبوا في الاستمرار بالاتحاد مع بريطانيا أوالاندماج مع ايرلندا الجنوبية ومنحتهم الاتفاقية حق تقرير المصير بلا اي عائق أوضغط خارجي. وبما ان رغبة غالبية السكان في الوقت الحالي بالابقاء ضمن بريطانيا فأن ايرلندا الشمالية ستبقى

---

[28] Mark Burdman, British escalate special operation war in northern Ireland ,EIR,Vol23,No10,1march1996,p50

***يمتد تاريخ الانشقاقات في الجيش الجمهوري الايرلندي الى اقدم من هذا التاريخ أذ أنقسم الجيش الجمهوري الايرلندي عام ١٩٦٩على مجموعتين الاول هو الرسمي ويتخذ من دبلن قاعدة له و يؤمن بأن تحقيق أيرلندا الموحدة يكون عن طريق الوسائل السلمية، اما القسم الاخر فهو المؤقت الـprovos (البروفو) والذي يتخذ من بلفاست مقراً له وينادي بالعنف من أجل تحقيق أيرلندا الموحدة وقام هذا الجناح بأغتيال العديد من قوات الشرطة والقضاة واعضاء في الجيش البريطاني. ينظر:**

Kathryn Gregory ,what is the Irish republic Army ,www.cfr.org ,July 16.2008

جزءاً من بريطانيا، أما في حال توافر الرغبة في الاتحاد مع الجنوب فأن هذه الرغبة ستدعم من قبل الحكومتين.

الاتفاقية التي تكونت من أحدى عشرة مادة تضمنت في مادتها الاولى على بيان الدعم الذي أكد الالتزام التام والمطلق بالوسائل السلمية والديمقراطية لحل الخلافات المتعلقة بالقضايا السياسية وأكد بيان الدعم أن هذه الاتفاقية ستكون بداية لعهد جديد من المصالحة والتسامح والثقة المتبادلة والدفاع عن حقوق الانسان.

الاتفاقية أهتمت بشكل خاص بقضايا حقوق الانسان كجزء مهم لحل المشكلة في ايرلندا الشمالية فلطالما كان غياب تكافؤ الفرص أحد اسباب العنف، أذ أكدت التزام الطرفين بالاحترام المتبادل للحقوق الدينية والحق في الفكر السياسي الحر كما نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان في أيرلندا الشمالية تضم ممثلين من كلا المجموعتين ترمي الى حماية الحقوق الاساسية للمواطنين في الاقليم. [٢٩]

الاتفاقية التي حصلت على نسبة ٧١ % من المؤيدين بعد ان عرضت على الاستفتاء الشعبي خلقت مؤسسات ربطت الشمال مع الجنوب وأهتمت بخلق مؤسسات دستورية تسعى الى مشاركة الطرفين (الكاثوليك والبروتستانت) في السلطة .

ومن أهم بنود هذه الاتفاقية هي :

١. تشكيل جمعية محلية تضم ١٠٨عضواً ينتخبون بالاقتراع النسبي وتمارس السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وللتصديق على قرار سياسي ينبغي ان يتخذ بأكثرية البروتستانت وبأكثرية الكاثوليك أو باكثرية ٦٠% من أعضاء الجمعية أو ٤٠% في الاقل من كلا الطرفين وتتولى الجمعية تعيين رئيس الوزراء. [٣٠]
٢. تشكيل مجلس وزاري شمالي – جنوبي يهتم بالقضايا ذات المصلحة المتبادلة والتعاون في مجال الزراعة والتعليم والنقل والسياحة والصحة وفي مجال التنمية الحضرية والريفية كما نصت الاتفاقية على تشكيل مؤسسات تربط بريطانيا بجزيرة أيرلندا لغرض تحقيق أقصى درجات التعاون بخصوص القضايا ذات المصلحة المتبادلة وأعداد خطة جديدة للتنمية ويكون عضوية هذا المجلس من ممثلين من الحكومتين البريطانية والايرلندية والمؤسسات المحالة في أيرلندا الشمالية وأسكتلندا وويلز [٣١].

---

[٢٩] نوار عبد الوهاب ، أتفاق السلام الايرلندي ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، ص ٤

[30] www.cain.ulst.ac.uk,the articles of Good Friday Agreement ,31july 2000,p20

[31] ibidp23

٣. اعدت الاتفاقية خطة لأطلاق سراح السجناء وأعادتهم الى المجتمع وتوفير فرص العمل والتدريب لهم وأكدت الاتفاقية ان السجناء الذين يطلق سراحهم ويستمرون بتقديم الدعم الى منظمات مسلحة سيعادون الى السجن . [٣٢]

٤. أكدت الاتفاقية على التزام المشاركين بنزع تام للاسلحة من جميع المنظمات شبه العسكرية على ان يتم تشكيل لجنة للاشراف على عمليات نزع الاسلحة كما تعهدت الاتفاقية بخفض عدد القوات المسلحة وتقليص دورها وأزالة المنشأت الامنية كنقاط التفتيش على مختلف الطرق . [٣٣]

٥. منحت الاتفاقية الحق في الحصول على الهوية البريطانية أو الايرلندية أو كليهما. وبذلك راعت الاتفاقية مشكلة الهوية في ايرلندا الشمالية فهناك ٦٧% من السكان يختارون الهوية القومية البريطانية وهناك ٢٠% يعرفون أنفسهم بالهوية الالسترية والذين هم أكثر ميلاً لفكرة الحكم الانتقالي ، أما الكاثوليك فهم متمسكون بالقومية الايرلندية . [٣٤]

رغم ألاصوات المعارضة لبعض الوحدويين الا أن الاتفاقية حظيت بتأييد كبير من مختلف القطاعات في المجتمع الايرلندي ولعل حصولها على التأييد الكبير بعد ان عرضت على الاستفتاء الشعبي أشار الى رغبة الجميع في خلق السلام بالاقليم فبنود الاتفاقية بصورة عامة ضمنت حقوق البروتستانت والكاثوليك على حد سواء.

فبريطانيا تخلت عن قانونها الصادر عام ١٩٢٠ والذي نص على ضم أيرلندا الشمالية كجزء منها،كما الغت الاتفاقية الفقرة الثانية والثالثة من دستور جمهورية ايرلندا والذي نص على ((ان الاقليم الطبيعي يتضمن كل جزيرة أيرلندا وجزرها ومياهها الاقليمية)) أما المادة الثالثة فتنص على ان القوانين التي تصدر عن البرلمان ستشمل حدود هذا الاقليم [٣٥] .ومنحت الاتفاقية حق تقرير المصير للسكان داخل أقليم أيرلندا الشمالية فالبقاء ضمن بريطانيا أو الاتحاد مع الجزيرة الام .

---

[32] **Ibid,p44**

[٣٣] **نوار عبد الوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣**

[34] **Ian Mcallister ,class region,denomination and protestant politics in ulster,political studies ,VOl XXXL,november 2 ,1983,p 78**

[٣٥] **علي حسين علي ، التطورات السياسية في ايرلندا الجنوبية (١٩٢١-١٩٤٩)أطروحة دكتوراه،كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩، ص ٤٠٨**

وبذلك نقلت السلطة من الحكومة البريطانية الى هيئة تنفيذية مشتركة تقوم بتسيير الشؤون الداخلية للاقليم وبذلك طوت هذه الاتفاقية صفحات العنف التي اسفرت عن مقتل ٣٥٠٠ قتيل بين عامي ١٩٦٩-١٩٩٨ وأنهت مرحلة الحكم المباشر من قبل بريطانيا ، وأصبحت ايرلندا الشمالية تتمتع باستقلال في سلطاتها وتحديدا في قطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد والنقل بينما أحتفظت لندن بالسلطة في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية .

وعلية فأن تجربة المصالحة في أيرلندا الشمالية سعت الى أحتواء أسباب الصراع أجتماعيا منها تنظيم الاحتفالات الدينية والتي غالبا ما أرتبط موسمها بأرتفاع حدة العنف لكون هذه الاستعراضات غالبا ما تمر في المناطق الكاثوليكية عندما تكون مناسبة خاصة بالبروتستانت لذلك سعت لجنة الاستعراضات في ايرلندا الشمالية وهي هيئة مستقلة بعد أتفاق الجمعة العظيمة الى تنظيم هذه الاستعراضات وحصرها في طرق لاتمر عبر المناطق الكاثوليكية الغرض من هذه الخطوة هو أزالة أسباب التوتر الطائفي وجعل الاحتفال بكل مناسبة خاصة بكل فئة ولا تمتد الى كامل الاقليم ، وهذا ما يؤكد سعي الاتفاقية الى احترام المعتقدات لكل مكون اجتماعي في أيرلندا الشمالية .

كما سعت الحكومة في أيرلندا الشمالية الى تشكيل هيئة استشارية لتشجع الجماعات المسلحة من أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي والجماعات المسلحة من البروتستانت في الحديث عن الانتهاكات وأعمال العنف التي أدت الى مقتل العديد من الابرياء والهدف من أنشاء هذه الهيئة هو لفتح صفحة جديدة من الحوار واشاعة اجواء التسامح .

فحل الصراع اجتماعيا ساهم في انجاح تجربة المصالحة في ايرلندا الشمالية، ورغم ان جهود المصالحة تعثرت بسبب تأخير الجيش الجمهوري في عملية نزع الاسلحة والتي كان من المفترض ان تبدأ عام ٢٠٠١ الا أن العملية أنهارت وأدت الى تراجع عملية السلام، مما دفع بريطانيا الى العودة الى الحكم المباشر كما وصلت عملية تقاسم السلطة الى طريق مسدودة ولم تفلح المفاوضات الا بعد عام ٢٠٠٥ عندما وافق الجيش الجمهوري الايرلندي على التخلي الكامل عن الكفاح المسلح وفي عام ٢٠٠٧ تم أنتخاب الجمعية في أيرلندا الشمالية وحصل الكاثوليك على ٢٦ % من المقاعد في حين حصل البروتستانت على ٣٠ % من مقاعد الجمعية.

المبحث الثالث:

تجربة المصالحة في أيرلندا الشمالية وأمكانية الاستفادة منها في العراق

سارت عملية السلام في ايرلندا الشمالية بخطوات سعت من خلالها الى حل مشكلة الاقليم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولو نقلنا التجربة الايرلندية للمصالحة الوطنية الى الواقع في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما مر به من أحداث عنف . لتمكنا من الاستفادة منها

فالظرف العراقي تشابه الى حد ما مع الظرف الايرلندي اذ لعب العاملان المحلي والاقليمي لكلا البلدين دوراً في بلورة العنف بصورة واضحة ويتشابه الظرف الايرلندي مع الواقع العراقي في أوج مراحل العنف الطائفي الذي ساهم بخلق مناطق مغلقة طائفيا ، فالاقتتال في العراق ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي للعديد من المناطق و خلق مناطق معزولة أزدادت عزلتها مع وجود جماعات مسلحة جعلت من نفسها المتحدث عن طائفة معينة.

سياسيا مثلت الديمقراطية التوافقية شكل النظام السياسي في أيرلندا الشمالية فالتوافقية تعمل على تمثيل مختلف المجموعات السياسية في صنع القرار. كما تتمتع الاقليات في هذا النظام بحق النقض الذي يكون الضامن لحقوق هذه الاقليات . وفي مجتمع آيرلندا الشمالية ذو الطبيعة التعددية برزت التجربة التوافقية النظام الانجح لأدارة الاقليم .

فالنظام السياسي في أيرلندا الشمالية ينص على تتشكيل جمعية مكونة من ١٠٨ أعضاء وتقترن الجمعية بوجود كتلتين أجتماعيتن، الكتلة الاكبر تختار الوزير الاول ، وتختار الكتلة الصغيرة نائبه. ويجب ان تحظى القوانين على موافقة الاغلبية في كل كتلة أو على الاقل ٤٠% من كل كتلة وبذلك ضمن هذا النص في الاتفاقية عدم هيمنة كتلة على أخرى وأشترط وجود موافقة الاغلبية على القرارات والقوانين المهمة.

وبالتأكيد فأن أمكانية الاستفادة من تجربة الديمقراطية التوافقية في ايرلندا الشمالية كبير جدا في العراق فالتوافقية أحدى الخيارات التي طرحت لغرض ضمان مشاركة جميع فئات المجتمع وظهرت

العديد من المحاولات لاقامة أسس للنظام التوافقي فوجود "هيئة العدالة والتوازن الوطني والسكاني"، التي كان من المنتظر ان تعمل على توازن تمثيل المكونات في المناصب المختلفة. أذ تتمحور واجباتها في اعادة هيكلة الدولة اداريا وسياسيا حسب الكفاية والنزاهة ومشاركة جميع مكونات المجتمع العراقي [٣٦].

مؤسسة توافقية اخرى انبثقت في ٢٠٠٦/٦/٢٧ وهي (المجلس السياسي للامن الوطني) الذي يضم رئيس الجمهورية و نائبيه و رئيس الوزراء و نائبيه و رئيس مجلس النواب و نائبيه، فضلاً عن رؤساء الكتل الممثلة في البرلمان.المجلس يبحث القضايا كافة المستجدة المتعلقة بالمصلحة الوطنية والإشراف السياسي على الشؤون العامة للبلاد، وتفعيل آليات التنسيق بين مؤسسات الدولة، بما لا يتعارض وعمل السلطات المختصة المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة من الآليات المنصوص عليها ، وتتخذ القرارات بتصويت ثلثي أعضاء المجلس على القضايا المطروحة على جدول الأعمال. [٣٧]

ومع وجود الانقسامات داخل المجتمع العراقي فأن الديمقراطية التوافقية في حال أستقرار الحكومة ونجاح مؤسسات الحكم التشاركية ستؤدي الى تكافؤ الفرص بين الجماعات المختلفة

ولعل التحديات التي واجهت المصالحة الوطنية في العراق تتمثل بقانون أجتثاث البعث والمواقف السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة . ومن ذلك أنطلق مشروع المصالحة الوطنية الذي جاء فيه "من أجل تأكيد التلاحم بين ابناء الشعب وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وأشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة ولمعالجة الاثار التي تركها الارهاب والفساد الاداري على أجواء الثقة المتبادلة وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على اساس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية "[٣٨].

وبذلك أستند مشروع المصالحة الوطنية في العراق الى الغاء التمييز بين افرد المجتمع كمبدأ أساسي لتعميق المصالحة وفتح الحوار مع الجميع، والدعوة الى عقد مؤتمرات لشرائح المجتمع كافة لدعم عملية المصالحة. وكما هو الحال في أيرلندا الشمالية فلا يمكن نجاح عملية المصالحة بلا أطلاق سراح السجناء، وهذا أحد المبادئ التي أستند اليها مشروع المصالحة في العراق والذي نص في أحد فقراته أصدار العفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم أو اعمال مسلحة ومنع انتهاكات حقوق الانسان وتفقد أحوال السجناء.

---

[36] http://almadapaper.net/sub/08-744/08-744.htm

[37] http://www.iraqipresidency.net /news_detial.php.

[38] www.cabinet.iq. نص مشروع المصالحة الوطنية على مواقع رئاسة الوزراء

ولعل نجاح المصالحة في أيرلندا الشمالية جاء بعد تحسين الواقع الاقتصادي والخدمي للمناطق كافة لما له من تأثير كبير في خلق حالة الاستقرار، جاءت أحدى فقرات مشروع المصالحة لتؤكد ضرورة أتخاذ الاجراءات السريعة لتحسين الخدمات والبدء بعملية أعمار واسعة ومعالجة مشكلة البطالة. فتكافؤ فرص العمل سيسهم في توجيه فئات العاطلين عن العمل نحو البناء.

على الصعيد الاجتماعي أسهمت العديد من منظمات المجتمع المدني في أيرلندا الشمالية بخلق ثقافات جديدة تقوم على اساس الحوار للمجتمعين من البروتستات والكاثوليك عن طريق ورش العمل التي تعزز المصالحة الوطنية في برامج عمل تعد للشباب والقادة والنساء تهدف الى تأصيل ثقافة المصالحة ونبذ العنف [٣٩].ومع وجود العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني في العراق بأمكان الاستفادة من تجارب هذه المؤسسات التي تسعى الى الحوار وتعزيز ثقافة التسامح .

وقد مثل قانون هيئة أجتثاث البعث والتي أسست عام ٢٠٠٣ بمثابة الوسيلة الرئيسة لألغاء أي مشروع للمصالحة كونها شاركت في اقصاء العديد من أعضاء حزب البعث المنحل عن دوائر الدولة وبلا أي حقوق تقاعدية اذ شملت أجراءات الاجتثاث ٣٥ الف شخص من أصل مليون ومائتي الف شخص ،و أغلب أجراءات هذه الهيئة كانت بدوافع سياسية، وبهدف أصلاح هذا الوضع ولضمان نجاح مشروع المصالحة الوطنية جاء في بنود هذا المشروع "أعادة النظر في هيئة أجتثاث البعث بموجب مانص عليه الدستور وأخضاعها للقانون والقضاء لتأخذ طابعا مهنيا ودستوريا" [٤٠].

وعليه فأن مجلس النواب صادق في ١٢ يناير ٢٠٠٨ على قانون المساءلة والعدالة والذي سيكون البديل لقانون أجتثاث البعث وسيوفر قانون المساءلة والعدالة حلاً مناسبا لالاف البعثيين الذين طردوا من وظائفهم في المجالين المدني والعسكري بسب قانون الاجتثاث والسماح لهم بالعودة الى الوظائف، وينص القانون الجديد على أنشاء هيئة وطنية عليا للمساءلة والعدالة تربط بمجلس النواب وان تواصل أعمالها بالتنسيق مع السلطتين التنفيذية والقضائية كما نص على أحالة جميع الموظفين ممن كانوا بدرجة عضو شعبة في حزب البعث على التقاعد بموجب قانون الخدمة، كما شكل القانون هيئة تسمى (هيئة التمييز العليا) ستكون مهمتها النظر في جميع قرارات هيئة الاجتثاث

---

[٣٩] http://www.glencree.ie/site/programmes.htmتعد منظمة كلنسري والتي أسست عام ١٩٧٤ من أهم منظمات المجتمع المدني التي كرست نشاطها لعملية بناء السلام وتعزيز المصالحة في ايرلندا بشرطيها الشمالي والجنوبي وبريطانيا ،عملها يتمحور حول تسهيل وسائل خلق الحوار بين الأطراف المتنازعة . موقعها على شبكة المعلومات . www.glencree.ie

[٤٠] www.cabinet.iqنص مشروع المصالحة الوطنية على مواقع رئاسة الوزرا ء

والنظر في جميع المظالم والتدقيق في القضايا المرفوعة حول أجراءات الاجتثاث، كما منح القانون للشخص المشمول بأجراءات الاجتثاث الحق بان يقدم طلبا للتميز خلال مدة محددة ويكون قرار هيئة التمييز العليا نهائيا.[٤١]

وبذلك فان هذا القانون والذي من المنتظر ان يتم تطبيقه مع بدء الدورة التشريعية الجديدة سيسهم في تصحيح الاخطاء وأزالة كل الاثار السلبية التي عرقلت جهود المصالحة كون القانون سيفتح صفحة جديدة لأعادة ودمجها العديد من الفئات الى المجتمع من جديد .

لو حاولنا نقل التجربة الايرلندية في مجال المصالحة وضحايا العنف ، فأتفاقية الجمعة العظيمة اقرت بأن أساس المصالحة يكمن في معالجة ضحايا العنف وحددت الاتفاقية اسساً تتمثل بدعم شريحة الشباب في المناطق المتأثرة بالمشاكل والتي شهدت أحداث عنف طائفية وسيكون الدعم اقتصادياً عن طريق خلق تنمية أقتصادية في هذه المناطق وكذلك تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لدعم ثقافة التسامح وكذلك دعم المبادرات التي تسهل التعليم الموحد والايواء المختلط .

وهذا ما يمكن الاستفادة منه في العراق و خلق تنمية اقتصادية قصيرة ومتوسطة المدى لغرض دعم المناطق التي تضررت بسبب العنف الطائفي كما يمكن ان تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً في ترسيخ ثقافة الحوار ودعم اسس المصالحة الوطنية.

التجربة الايرلندية سعت الى أجراء مراجعة انتهاكات حقوق الانسان من قبل شرطة الستر الملكية ووضع الامن من مسؤولية أجهزة محترفة وفاعلة وذات كفاية وحيادية ومتحررة من السيطرة السياسية الموالية.

وفي العراق أتهمت الاجهزة الامنية بالكثير من الخروقات وأنها مخترقة من المليشيات، وتعزيز المصالحة وبناء أسس الدولة لا يتم الا عن طريق بناء جهاز أمني محترف يعمل على اسس من أحترام مبادئ الانسان.

ومن الاسس المهمة التي قامت عليها اتفاقية الجمعة العظيمة هي الفقرة الخاصة بالسجناء فقد أعدت الاتفاقية خطوات لاطلاق سراح السجناء واعداد الاجراءات اللازمة لدمج السجناء في المجتمع وتوفير فرص العمل المناسبة لهم. وقد أستثنت الاتفاقية من هذه العملية السجناء المنتسبين الى منظمات لم تلتزم بعملية أطلاق النار. وللتأكيد على الاحترام المتبادل للحقوق الدينية أكدت الاتفاقية الحق في التعبير الديني والحق بالفرص المتكافئة في النشاط

[41] http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1080731

الاجتماعي والاقتصادي بصرف النظر عن العقيدة والجنس والعرق وعليه فان الاتفاقية اسست (لجنة المساواة التشريعية) ستنفذ التشريعات الخاصة بالمساواة في التوظيف التشريع المناهض للتمييز وتعزيزه، الغرض منها محاربة البطالة وتقليص نسبتها بين المجتمعين (الكاثوليك والبروتستانت).

أسس أخرى اهتمت بها عملية المصالحة في ايرلندا الشمالية هو اتفاق الجميع على حساسية استخدام الرموز والشعارات الدينية وعلية فالاتفاقية أسست مؤسسات تسعى الى مراقبة أستخدام هذه الرموز والشعارات بالشكل الذي يدعم الاحترام المتبادل بدلاً من التقسيم، وفي العراق من الممكن ان يناط هذا الدور الى مؤسسات مستقلة تراقب الاحتفال بالمناسبات الدينية ومن الممكن ان تستثمر هذه المناسبات لتعزيز أواصر التلاحم الوطني بدلا من نشر الفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

الخاتمة

واجهت المصالحة الوطنية في أيرلندا الشمالية عثرات عديدة فالكثير من الاتفاقات أنهارت بعد

تشدد المتطرفين، وحتى أتفاق الجمعة العظيمة تعثر لمرات عديدة مما أضطر لندن سنة ٢٠٠٢ الى أستعادة الحكم المباشر وكان سبب الازمة أتهام أعضاء في الجيش الجمهوري الايرلندي بالتجسس على الانشطة الحكومية، ولم تنفرج هذه الازمة الا في عام ٢٠٠٥ عندما وافق الجيش الجمهوري الايرلندي على النزع الكامل للاسلحة مقابل الضمانات من الحزب الوحدوي بتقاسم السلطة، وفي عام ٢٠٠٧ أُعلن مجددا الى الوصول الى أتفاق اقتسام السلطة. والعودة مجددا الى بنود أتفاق الجمعة العظيمة.

والمصالحة لايمكن ان تشهد تقدما الا من خلال نزع أسلحة الجماعات المسلحة وهذا ما سعت اليه أيرلندا الشمالية من خلال جهود المفوضية المستقلة لنزع السلاح التي كان لها الدور العملي لتحقيق عملية نزع الاسلحة والعودة الى تفعيل بنود الاتفاق .

سياسيا الاتفاقية خلقت مؤسسات دستورية تكرس الحكم الذاتي والحوار بين الشمال والجنوب فضلا عن الاصلاحات في الشرطة والنظام القضائي، وعلية فأن أتفاق الجمعة العظيمة مثلت البديل الافضل والاخيار الامثل لتحديد مستقبل أيرلندا الشمالية .

كما أسهم العامل الاقتصادي في أنجاح مواصلة مسيرة هذا الاتفاق أذ سيسهم هذا الاتفاق في استمرار حصول أيرلندا الشمالية على المساعدات المالية مما يؤدي الى تحسين وضعها الاقتصادي وتطويره.

المخاوف المستقبلية تتعلق بتغيير البنية الديمغرافية في أيرلندا الشمالية وتأثير هذه التغييرات في مستقبل بقاء ايرلندا الشمالية ضمن المملكة المتحدة أو سعيها الى العودة الى الجزيرة الايرلندية، فقد كانت نسبة الكاثوليك أقل من ٣٠ %من السكان خلال العشرينيات في أثناء التقسيم أما الان فأنهم يبلغون ما نسبته ٤٠% هذا التغيير الديمغرافي قد يسهم مستقبلاً في تغير التوجهات نحو التصويت بأتجاه الاندماج مع ايرلندا الجنوبية كون الكاثوليك يسعون الى تحقيق الوحدة. فالمخاوف من كون السلام القادم في الاقليم يقوم على أدارة التمييز بين البروتستانت والكاثوليك وليس أنهائه.

وعلية فالمصالحة في أيرلندا الشمالية نجحت في أحتواء العنف وتمكنت من بناء مؤسسات دستورية نظمت من خلالها المشاركة الفعلية في الحكم من قبل كل الاطراف في المجتمع وأتجهت أجتماعيا الى محاولات الاصلاح عن طريق المؤسسات التي تحمي حقوق الانسان وتضمن تكافؤ الفرص لجميع أبناء المجتمع.